

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون



الجلسة ٦٤٧٧

الثلاثاء ٨ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة فيوتي (البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	ألمانيا السيد فيتغ
	البرتغال السيد موريس كابرال
	البوسنة والهرسك السيد باربالييتش
	جنوب أفريقيا السيد سانغكو
	الصين السيد يانغ تاو
	غابون السيد مونغاراموسوتسي
	فرنسا السيد آرو
	كولومبيا السيد أوسوريو
	لبنان السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيد أونيمولا
	الهند السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



الرجاء إعادة استعمال الورق

11-22782 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو البارونة كاثرين آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأعطى الكلمة للبارونة آشتون.

البارونة آشتون (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم،

سيدتي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس مرة أخرى بشأن إسهام الاتحاد الأوروبي في السلام والأمن الدوليين. وكما تعلمون، فإننا ملتزمون منذ أمد بعيد بالتعددية الفعالة مع وجود أمم متحدة قوية في محورها. والمنظمات الإقليمية هي لبنات الحوكمة العالمية، ولها مسؤولية مزدوجة: أولاً، عن تعزيز الأمن والتنمية وحقوق الإنسان في منطقتها؛ وثانياً، عن دعم جهود الأمم المتحدة لتعزيز تلك الأهداف في جميع أنحاء العالم.

وعندما تكلمت أمام مجلس الأمن في العام الماضي

(انظر S/PV.6306)، أطلعت الأعضاء على آخر المستجدات فيما يتعلق بالتقدم المحرز بخصوص تنفيذ معاهدة لشبونة والآمال التي بعثتها في تعزيز إسهامنا في معالجة الشواغل الدولية. ويسرني أن أفيد بأنه، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير، تعمل الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي، أحد الابتكارات الرئيسية لمعاهدة لشبونة، على

قدم وساق. والدائرة تعمل تحت سلطتي وتجمع كل أدواتنا العالمية. ونرى أن معاهدة لشبونة ودائرة العمل الخارجي ليستا مجرد أمر جيد لأوروبا؛ فهما تجعلاننا شريكا أفضل للأمم المتحدة، ونحن ممتنون جداً للمساعدة التي قدمها المجلس في الإقرار بذلك.

في كثير من البلدان اليوم، نرى الشعوب تطالب بالمزيد من الحريات والديمقراطية والمساءلة. وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط، نشهد مظاهر تعبر عن الرغبة الأساسية للشعوب في كفالة مشاركتها السياسية وحصولها على الحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. وفي يوم الجمعة الماضي، أثنى الرؤساء السبعة والعشرون لدول وحكومات الاتحاد الأوروبي على تعبير الشعبين التونسي والمصري بشكل سلمي وكرام عن تطلعاتهما الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية المشروعة والتي تتفق مع القيم التي ينادي بها الاتحاد الأوروبي لنفسه ويعززها في جميع أنحاء العالم.

وموقفنا واضح، ألا وهو ضرورة تلبية التطلعات الديمقراطية للمواطنين من خلال الحوار والإصلاح السياسي الحقيقي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة يتم الإعداد لها بشكل جيد. وهذه ليست مجرد كلمات. فالاتحاد الأوروبي سيقدم دعماً عملياً لعمليات الانتقال. وقد ناقشت ذلك بالفعل مع وزير خارجية تونس الجديد، وسأزور المنطقة في الأسبوع المقبل لمواصلة إيضاح كيف يمكننا تقديم المساعدة. ونحن نعرف من تجربتنا مدى صعوبة إقامة ديمقراطية حقيقية. وهذه ليست عمليات تسير في خط مستقيم. لذلك، فإننا لن نساعد البلدان في إجراء انتخابات حرة ونزيهة فحسب، ولكن أيضاً في محاربة الفساد وجعل الإدارة المحلية أكثر شفافية وكفالة استقلالية وسائط الإعلام وجعل نظام العدالة مستقلاً تماماً.

وقد ناقشت الخطة الوطنية الفلسطينية الجديدة مع رئيس الوزراء فياض في باريس في الأسبوع الماضي، وأعدت تأكيد دعمنا لخطة. وسنضيف أيضا اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في بروكسل يوم ١٣ نيسان/أبريل لتعزيز جهود بناء الدولة الفلسطينية.

ومجلس الأمن أيضا يعرف جيدا احتياجات أهالي غزة، ونحن ملتزمون بتقديم الدعم لهم. وقد اقترحت مجموعة تدابير شاملة للدعم من الاتحاد الأوروبي لمعابر غزة، مع التركيز على الهياكل الأساسية والمعدات والتدريب. ولا يزال هدفنا هو الفتح غير المشروط لتلك المعابر، مع تلبية الاحتياجات الأمنية المشروعة لإسرائيل.

وثمة مسألة ثالثة تؤثر على المشهد في الشرق الأوسط بوجه عام، بل وعلى الأمن العالمي، ألا وهي المسألة النووية الإيرانية. وفي يومي ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير، ترأست سلسلة من الاجتماعات بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣/مجموعة الخمسة الدائمين + ١ وإيران. ونظرا للصعوبات المعروفة، فإن هدفنا لم يكن البحث عن اتفاق فوري ولكن التركيز على بناء الثقة. والمشكلة الأساسية هي أننا لا نتفق بأن البرنامج النووي الإيراني ذو طابع مدني بحت. وللأسف، قوبلت مقترحاتنا الملموسة لبناء الثقة والشفافية بطلب إيراني بأنه يتعين علينا أولا الإقرار بحق إيران في امتلاك دورة الوقود بالكامل، بما في ذلك التخصيب، ورفع الجزاءات.

وكان ذلك مخيبا للآمال. وعلى نحو ما أكد المجلس في مناسبات عدة، فإن إيران لا تمثل حاليا لالتزاماتها المختلفة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أكدنا مجددا، من جانبنا، على أننا ما زلنا ملتزمين بطريق الحوار. ومقترحاتنا العملية لا تزال على الطاولة. وإذا اعتمدت إيران بعض تدابير الشفافية التي تنفذها معظم البلدان بالفعل، فإننا سنبدأ عملية يمكن أن تقطع شوطا طويلا.

ونحن نشهد تغييرا كبيرا في الشرق الأوسط. ومعالم ما سوف يظهر في نهاية المطاف لم تتضح بعد، بل لا يمكن أن تكون واضحة. ولكننا نعرف حق المعرفة أن إحراز تقدم عاجل بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط أمر حيوي الآن أكثر من أي وقت مضى. وترأست في نهاية هذا الأسبوع اجتماعا هاما للمجموعة الرباعية في ميونيخ لاستعراض الحالة الراهنة ووضع خطة عمل مشتركة. ومسامي إحلال السلام عن طريق التفاوض بين إسرائيل والفلسطينيين تهيمن على المنطقة منذ عقود. والتطورات الحالية لا بد أن تقربنا من ذلك الهدف، لا أن تبعدنا عنه، ويسرني أن المجموعة الرباعية اتفقت على مسار معين للقيام بذلك، حيث سيعقد اجتماع متابعة لمبعوثينا في بروكسل. وللمرة الأولى، ستجتمع المجموعة الرباعية بشكل منفصل مع مفاوضين فلسطينيين وإسرائيليين لسماع وجهات نظرهم. واتفقنا كذلك على الاجتماع مرة أخرى على المستوى الوزاري في آذار/مارس لكفالة الحفاظ على الزخم، ونؤكد دعمنا للتوصل إلى اتفاق إداري بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

ومعايير السلام كما يراها الاتحاد الأوروبي معروفة: دولتان تتعايشان في سلام وأمن، بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية ومتواصلة جغرافيا وقابلة للحياة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعلى أن تكون القدس عاصمة للدولتين مستقبلا. وموقفنا بشأن هذه المسألة، وبشأن المسائل ذات الصلة، بما في ذلك المستوطنات، ما زال بدون تغيير.

ونقوم بدور نشط أيضا في وضع الأسس لقيام دولة فلسطينية مستقبلا من خلال تدابير عملية. ونحن في طليعة من يقدمون دعما للميزانية ومساعدة أمنية للسلطة الفلسطينية. وخلال آخر زيارة لي للمنطقة، أكدت أننا سنوفر سريعا مجموعة تدابير مالية أولية بقيمة ١٠٠ مليون يورو للأراضي الفلسطينية المحتلة في إطار ميزانية عام ٢٠١١.

السابق غباغبو ارتباطاً وثيقاً بغية تصعيد الضغط وحمله على القبول بنتائج الانتخابات. ونحن جميعاً نريد أن نرى نتائج حقيقية للعملية التي أطلقت في اجتماع القمة الأخير للاتحاد الأفريقي، والتي يدعمها الاتحاد الأوروبي.

وفي هايتي، أثبتت الأزمة الانتخابية الأخيرة أن تعزيز المؤسسات الديمقراطية أساسي الأهمية. وقد اتخذ المجلس الانتخابي المؤقت خطوة إيجابية بإعلانه النتائج النهائية للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية. والآن، يتعين على جميع القوى السياسية في هايتي أن تسهم على نحو مسؤول في العملية الانتخابية حتى يتسنى استكمال الجولة الثانية وفقاً للدستور وإرادة شعب هايتي. والانتقال الديمقراطي الشفاف والاستقرار السياسي من المتطلبات الأساسية لنجاح عملية التعافي وإعادة البناء في هايتي. والاتحاد الأوروبي يسهم بموارد هامة في كل من الإدارة المدنية وإعادة البناء في البلد عامة.

إن الحرية والديمقراطية والمساءلة مُثل عالمية، إلا أنها تقتضي وجود بعض أشكال نظام الدولة. وكما يعرف المجلس جيداً، يتعين على المجتمع الدولي أيضاً أن يعالج أمر الدول الفاشلة، حيث يحول أمراء الحرب والعصابات الإجرامية دون إرساء سيادة القانون. وفي هذه الحالات، ينبغي لنا التركيز أولاً على ضمان الاستقرار والأمن كأساس لأي تنمية اقتصادية واجتماعية. وتتعدد الحالات في أنحاء مختلفة من العالم، حيث يعمل المجتمع الدولي على بناء دول قادرة على الاضطلاع بوظائفها بعد أن قصرت هيكلها الحالية عن ذلك. والصومال مثال واضح. وللإتحاد الأوروبي عملية بحرية ناجحة قبالة السواحل الصومالية، تسمى أتلانتا. إلا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل طويل الأمد لمشكلة القرصنة بدون إرساء مزيد من الاستقرار على البر وتعزيز القدرات الإقليمية. ولذلك، فإننا نعمل جاهدين على هذه المسارات الثلاثة في إطار استراتيجية إقليمية شاملة.

وكما سبق أن ذكرت، تشكل العمليات الانتخابية آليات أساسية لتمكين الشعوب من التمتع بحقوقها السياسية، إلا أنها عمليات حساسة للغاية. والحالة في ثلاثة بلدان تبين أهمية دعم العمليات الانتخابية باستراتيجيات سياسية شاملة.

وأود أن أتطرق أولاً إلى التطورات الناجحة في جنوب السودان. فقد جرى التحضير للاستفتاء وتنظيمه بشكل جيد. وأود أن أشيد بالسلطات السودانية لما أبدته من استعداد لإيجاد حل سلمي يضمن تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وعليها أن تواصل العمل على هذا النحو للتوصل إلى حل لجميع المسائل العالقة. أود كذلك أن أثنى على الأمم المتحدة لما تحلت به من قيادة سياسية في هذه العملية. وهذا يؤكد أنه يمكن إحراز تقدم حقيقي عندما يثابر المجتمع الدولي على تضافر الجهود.

ولا بد أن يستمر تركيزنا الآن على الحلول دون انزلاق المنطقة مرة أخرى إلى العنف الذي عصفت بها طوال عقود. وقد أسهم الإتحاد الأوروبي في الاستفتاء من خلال نشر بعثة مراقبين مهمة. وسواصل الانخراط مع الشمال والجنوب على السواء - بما في ذلك ما يتعلق بالمهمة الأساسية المتمثلة في بناء مؤسسات ديمقراطية حيوية - بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

ويؤسفنا إن بعض العمليات الانتخابية الرامية إلى مساعدة الدول على الخروج من حالة النزاع والصراع الداخلي قد واجهت صعوبات. وهنا، علينا أن نحافظ على صمامتنا ومشاركتنا. ففي كوت ديفوار، يدعم الإتحاد الأوروبي تماماً قيادة الإتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدور الرئيسي الذي تضطلع به عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. والإتحاد الأوروبي يعترف بالرئيس واتارا بوصفه الفائز في الانتخابات، وقد اعتمد أيضاً جزاءات مستهدفة ضد الكيانات والأفراد المرتبطين بالرئيس

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر البارونة آشتون على إحاطتها الإعلامية. وأرحب بهذه الزيارة الثانية للممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية التي تدلل على أهمية مشاركة الاتحاد الأوروبي في إطار الأمم المتحدة.

لست في حاجة إلى أن أذكر بأن الاتحاد الأوروبي طالما كان طرفاً فاعلاً رئيسياً على الصعيد السياسي - وتلك حقيقة عززها تنفيذ معاهدة لشبونة. والاتحاد الأوروبي - أكبر المساهمين في ميزانية الأمم المتحدة، فهو مسؤول عن نسبة ٤٠ في المائة تقريباً - يضطلع بأعمال حاسمة الأهمية سعياً لتحقيق هدف الميثاق المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

وبعد أن أرسى السلام في القارة القديمة، التي كانت مصدراً للعديد من الصراعات، يؤدي الاتحاد الأوروبي دوره كاملاً في إدارة الأزمات في شتى أنحاء العالم. فقد أطلق الاتحاد الأوروبي الكثير من العمليات المدنية والعسكرية، بولاية من مجلس الأمن. وبدون الخوض في تفاصيل مرهقة، سأذكر على سبيل المثال دعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لعمليات متنوعة كثيرة مثل تلك التي شهدتها أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي الصومال براً وبحراً وفي كوسوفو. وفضلاً عن ذلك، يؤدي الاتحاد الأوروبي دوراً بالغ الأهمية في تقديم المساعدات الطارئة وإعادة البناء في حالات الأزمات الإنسانية الخطيرة أو الكوارث الطبيعية. وفي هايتي، مثلاً، قدمنا خبراتنا والتزمنا بما يزيد على ١,٥ بليون يورو، مما جعل الاتحاد الأوروبي، مرة أخرى، أكبر المانحين.

ويشارك الاتحاد الأوروبي أيضاً في حل الأزمات الدولية الكبرى. ومن هذا المنطلق، أشكر الممثلة السامية على ملاحظاتها المفيدة والتنويرية للغاية اليوم عن اجتماع المجموعة

إن الأمن والتنمية والديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان مسائل مترابطة. وعلينا أن نسعى إلى تحقيق هذه الأهداف معاً، وإلا فلن نفلح في تحقيق أي منها. وهذا يعني معالجة الأسباب الجذرية للصراع عموماً وتطوير الآليات الملائمة لمعالجتها. وعلى سبيل المثال، فإننا نعرف أن تسييس الوصول إلى الموارد الطبيعية في بعض الحالات يمكن أن يسبب الصراع أو يطيل أمده. وبالمثل، فإن تغير المناخ يؤثر فعلياً على البشر الضعفاء والأماكن الهشة، وبالتالي على السلام والأمن العالميين. وهذه المسائل لا يمكن معالجتها بنهج مجتزأة.

ولا بد لنا جميعاً أن نستثمر أكثر في منع نشوب الصراع، وإيجاد سبل لتوصيل المظالم بوسائل سلمية مع معالجة الأسباب الكامنة: التخلف وضعف المؤسسات وغياب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بالرئاسة البرازيلية للمجلس على عقد جلسة خاصة يوم الجمعة القادم بشأن الارتباط بين التنمية والأمن. والاتحاد الأوروبي ملتزم تماماً بدعم الروابط الضرورية بين هذه المجالات، في المقر وميدانياً على السواء، بتنسيق كامل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين.

لقد قصرت ملاحظاتي على بعض الحالات التي ربما كانت هي الأكثر إلحاحاً، إلا أن هناك حالات كثيرة أخرى ينخرط فيها الاتحاد الأوروبي، مع الأمم المتحدة ويدعمها لحماية المستضعفين وضمان تجذر الديمقراطية الحقيقية. وفي الختام، فإنني أقر بالمسؤولية الكبيرة لهذا المجلس عن توجيه دفعة المجتمع الدولي بعيداً عن النزاع والمواجهة. وفي اضطلاعهم بمهامهم، يمكن للمجلس أن يعول على التزام الاتحاد الأوروبي ودعمه الكاملين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر البارونة آشتون على إحاطتها الإعلامية.

ذلك الصدد، تحذر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي أكبر مقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية، إذ يساهم بأكثر من ٦٠ في المائة من المساعدات التي تقدمها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - أي، حوالي ٥٠ بليون يورو سنوياً. ولذلك فإن مشاركة الاتحاد الأوروبي في هذه المناقشة لها أهمية خاصة.

غير أنني، بخلاف المساعدة المالية، أود أن أشير إلى جهود الاتحاد الأوروبي في مجالات الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وكما أكد المجلس الأوروبي في ٤ شباط/فبراير، فإن الاتحاد الأوروبي عازم على تقديم دعمه الكامل للتحويل السياسي ودعم الإصلاحات في جنوب البحر الأبيض المتوسط. لقد عهد رؤساء الدول الأوروبية إلى الممثلة السامية بمهمة في ذلك الصدد.

وبالطبع، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. لكن كما قال روبرت شومان في خطابه في ٩ أيار/مايو ١٩٥٠، أوروبا لن تبني دفعة واحدة، أو وفقاً لخطة واحدة. إنها ستبنى من خلال الإنجازات الملموسة التي ستوجد بداية تضامناً فعلياً. وذلك صحيح أيضاً عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية. لقد آن الأوان كي نقول إن الاتحاد الأوروبي ليس منظمة غير حكومية عملاقة أو متعهد تقديم المساعدات وأن نبين ذلك. إن للاتحاد الأوروبي قيم وهو يعبر عن قوى.

ولذلك يمكنكم، سيدي الرئيسة، الاعتماد على تصميم فرنسا، كعضو دائم العضوية في مجلس الأمن وكعضو مؤسس في الاتحاد الأوروبي، على كفاءة اضطلاع الاتحاد الأوروبي بنصيبه من المسؤولية في بناء عالم قائم على السلام والاستقرار والازدهار، يتماشى مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

الرباعية المعنية بالشرق الأوسط الذي ترأسته. وقد أبلغتنا بأن هذا الاجتماع ليس إلا خطوة أولى، وأنه ينبغي أن يؤشر إلى حدوث تغيير في البرمجة السياسية التي يستخدمها المجتمع الدولي للدفع باتجاه تسوية نهائية تفاوضية للزراع، ندرك جميعاً معاييرها، ونعلم أن الطرفين غير قادرين على تحقيقها وحدهما. وقد ثبت أن النهج المرحلية لا تجدي نفعاً، ولذلك، علينا أن نتقل إلى التسوية النهائية. ويحدونا الأمل في أن تضطلع المجموعة الرباعية بدور رئيسي في هذا الصدد.

وأود أن أعود إلى المسألة النووية الإيرانية، التي يمثل الاتحاد الأوروبي فيها بثلاثة بلدان أوروبية في مفاوضات ٣ + ٣ التي تستهدف ضمان احترام إيران لالتزاماتها الدولية، لا سيما إزاء مجلس الأمن. وكما ذكر من قبل، ففي مؤتمر القمة في اسطنبول، أكدت الدول الست مرة أخرى وحدتها وصلابة موقفها، بينما أصر الإيرانيون على شروط جديدة اتباعاً لنفس الأساليب المعوقة التي دأبوا على استخدامها طوال السنوات الست الماضية.

وفيما يتعلق بملف دولي آخر من الملفات ذات الأولوية - وأقصد مكافحة الإرهاب - ففي ٣١ كانون الثاني/يناير، طلب مجلس العلاقات الخارجية إلى البارونة آشتون إعداد استراتيجية للاتحاد الأوروبي بشأن الساحل، ونأمل أن تعتمد في أقرب وقت ممكن. وهدفها هو مكافحة الصلات بين القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وقنوات الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا. من الواضح أن هذا موضوع ذو أهمية بالغة لكل من الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن.

وأخيراً، إن الاتحاد الأوروبي شريك أساسي في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وكما أشارت البارونة آشتون، فإن الرئاسة البرازيلية ستتنظم في غضون أيام قليلة مناقشة في مجلس الأمن بشأن الترابط بين الأمن والتنمية. وفي

تاريخها الحديث. وكان من بين الدروس المستفادة خلال الانخراط الدولي في بلدنا أنه ينبغي لشئ الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي - المدنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية - أن تتكلم بصوت واحد. ويؤكد البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر تحت الرمز S/PRST/2011/2 أن زيادة تنسيق واتساق الجهود تمثل شرطا أساسيا لنجاح أي مهمة تضطلع بها الأطراف الفاعلة الدولية - سواء الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أو البنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المنظمة الدولية للفرانكفونية.

ولذلك تشجع البوسنة والهرسك بقوة الاتحاد الأوروبي على أن يكون له صوت أقوى في الأمم المتحدة بغية إنشاء آليات تنسيق مناسبة من أجل تحقيق اتساق وفعالية الأنشطة المدنية والعسكرية للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على نحو أفضل. إن دور الاتحاد الأوروبي يكتسي أهمية خاصة عندما يتعلق بمسألة تقاسم الخبرات وتحسين التنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، خاصة الاتحاد الأفريقي.

وأخيرا، تبقى البوسنة والهرسك، بصفتها عضوا في مجلس الأمن ومرشحا محتملا لعضوية الاتحاد الأوروبي، ملتزمة تماما بتعزيز وتطوير التعاون والشراكات الفعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. وأرحب أيضا ببيان الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

من بين الأهداف الرئيسية لمعاهدة لشبونة تعزيز الدور الدولي للاتحاد الأوروبي. وبعد عام من بدء سريانها،

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب، بادئ ذي بدء، عن تقديرنا للبارونة كاثرين آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطتها الإعلامية الشاملة بشأن اشتراك الاتحاد الأوروبي وعلاقاته مع الأمم المتحدة.

بدأت قبل أكثر من عام مرحلة جديدة في تاريخ الاتحاد الأوروبي مع بدء سريان معاهدة لشبونة. توفر المعاهدة للاتحاد الأوروبي أدوات لتعزيز تمثيله الدولي وتبسيطه. وخلال العام المنصرم، أنشئت دائرة العمل الخارجي الأوروبية تحت القيادة القديرة للسيدة آشتون. وينتظر أن تحقق الدائرة كامل إمكاناتها في عام ٢٠١١، مما سيسفر عن زيادة في قدرة الاتحاد الأوروبي على صون السلم والأمن الدوليين ومكافحة الفقر وتقديم المساعدة الإنسانية، على سبيل ذكر بعض المجالات المهمة لأنشطة الاتحاد الأوروبي، لا حصرها.

تستلزم التحديات والأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين استجابة متعددة الأبعاد ومتعددة الأطراف. ولذلك فمما يستحق الإشادة أن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يتصدیان بشكل مشترك للآزمات العالمية الرئيسية في الشرق الأوسط والسودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وهايي. ويتشاطر الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة التزاما قويا بتوطيد السلام وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في مجتمعات ما بعد الصراع. ومن ثم، تحققت نتائج ملموسة في تلك المجالات. غير أننا نعتقد أن هناك دائما فرصة للتحسين في النهج المتعدد الأبعاد الذي أشرت إليه.

لقد انخرطت البوسنة والهرسك في تعاون وتفاعل مكثفين مع شئ الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي في

فيما بين جميع أصحاب المصلحة. إن نتيجته ستسمح بتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة لكل من شمال وجنوب السودان وتمهد الطريق لتطبيع العلاقات بين الخرطوم والمجتمع الدولي.

لقد أكدت الممثلة السامية على استمرار مشاركة الاتحاد الأوروبي في تلك العملية. ويعني هذا، في الأجل القصير، دعم الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل العالقة الخاصة باتفاق السلام الشامل وما بعد الاستفتاء، بما في ذلك أببي والحالة الأمنية والإنسانية الصعبة السائدة في دارفور. كما يعني العمل على نحو وثيق، في الفترة المقبلة، مع الأمم المتحدة صوب السلام والاستقرار والتنمية المتكاملة للمنطقة دون الإقليمية.

ويعمل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة معا أيضا للمساعدة في تحقيق استقرار الحالة في الصومال، كما ذكرت الممثلة السامية. ويشكل دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تدريب الأفراد العسكريين الصوماليين والجهود المنسقة التي تبذل في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال أمثلة جيدة على هذا. غير أن التنسيق القوي المتواصل بين المنظمات الثلاث، إلى جانب أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين، مهم، إذ لا بد من أن يرافق تلك الجهود استراتيجية سياسية محسنة وشاملة للبلد بغية التوصل إلى حل مستدام طويل الأجل.

وفي ما يتعلق بكوت ديفوار، تتفق في الرأي مع تقييم الممثلة السامية. وفي أعقاب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في الأسبوع الماضي، ترحب البرتغال بإنشاء الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بكوت ديفوار مؤخرا. وتمشيا مع أهداف الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، من الأهمية بمكان دعم هذا الجهد الأفريقي الحقيقي الرامي إلى إيجاد حل سياسي للمأزق الراهن. ويمثل هذا

اتخذت بالفعل خطوات مهمة بغية إعطاء الاتحاد صوتا أقوى وأكثر توحيدا وقدرة على العمل، كما أكدت الممثلة السامية آشتون لتوها.

وبالنظر لأهمية التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، باعتبارهما شريكين يتقاسمان قيما وأهدافا مشتركة، فإننا نعتقد أن تعزيز السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي سيساهم أيضا في تعزيز نظام متعدد الأطراف فعال تشكل الأمم المتحدة محوره.

تتطلب تحديات القرن الحادي والعشرين العمل المتضافر للأطراف الفاعلة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. إن الاتحاد الأوروبي بما يملكه من أدوات محددة في مجالات الأمن وإدارة الأزمات والتنمية والبيئة، ضمن مجالات أخرى، في مركز فريد لدعم الأمم المتحدة في التصدي للتحديات متعددة الأبعاد التي تواجه السلم والأمن.

وكما أشير من قبل، يقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء معا أكبر مساهمة مالية لمنظومة الأمم المتحدة. ويضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام ويعمل مع الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وبناء السلام المستدام. وهناك عدة أمثلة جيدة على التعاون القائم بين المنظمتين أو التعاون الذي يمكن تعزيزه بينهما، سواء كان في البلقان أو أفغانستان أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو غينيا - بيساو أو الصومال أو السودان.

أود الآن أن أتناول بعض المسائل التي أشارت إليها الممثلة السامية في أفريقيا والشرق الأوسط.

في ما يتعلق بالسودان، إن إجراء الاستفتاء السلمي في وقته إنجاز ومعلم تاريخي، ليس من حيث تمسك الشعب السوداني بالعمليات الديمقراطية فحسب ولكن أيضا بوصفه دليلا على ما يمكن أن ننجزه من خلال التعاون والالتزام

الأوروبي والأمم المتحدة معاً لإقامة شراكة تكاملية قادرة على الاستجابة بطريقة ملائمة للتحديات الكثيرة في المنطقة.

وتؤيد البرتغال تأييداً تاماً ملاحظات البارونة آشتون المتعلقة بالشرق الأوسط وعملية السلام. والواقع أن التطورات الراهنة في المنطقة تؤكد بوضوح الحاجة الملحة إلى التوصل إلى سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط. لذا فإن البرتغال تكرر النداء الذي وجهته المجموعة الرباعية مؤخراً إلى الأطراف للتغلب على العقبات الحالية في عملية السلام والدخول في مفاوضات جادة على أساس معايير السلام المعروفة جيداً. وأشكر البارونة آشتون على إعادة تأكيدها بوضوح على تلك المعايير. ونحن نعرف ما هي المسائل. والمطلوب هو الإرادة السياسية الفعالة للتصدي لها، على أن يكون هناك طموح حقيقي للتوصل إلى سلام من خلال اتفاق شامل حول جميع مسائل الوضع النهائي، كما أكد على ذلك زميلنا الفرنسي.

إن إنهاء الصراع الذي دام ٦٣ عاماً بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو الطموح المشترك لجميع الحاضرين في هذه القاعة. ومن المؤكد أن ذلك مجال آخر يمكن للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أن يعملوا فيه معاً بنشاط من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية، من خلال المجموعة الرباعية وأجهزة الأمم المتحدة المختصة.

وأختتم كلامي بالقول إن عقد هذه الجلسة في حد ذاتها يجسد الدور المهم الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الإسهام العام في السلام والأمن. وينبع ذلك بوضوح من ميثاق الأمم المتحدة، وقد شارك الاتحاد الأوروبي في ذلك الجهد.

وتمثل معاهدة لشبونة خطوة أخرى إلى الأمام في إطار رؤية الاتحاد وقدراته في ذلك المجال، ونحن نعتقد اعتقاداً

الدعم رسالة قوية بشأن استعدادنا للعمل على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية بشأن مسألي السلم والأمن.

وبصفة عامة، نرى أن بلدانا أخرى في المنطقة تتشاطر بعض التحديات التي تواجه كوت ديفوار.

لذلك السبب نعتقد أن من المهم بالنسبة للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة التفكير جدياً في نهجها تجاه غرب أفريقيا ككل، كما أكدت على ذلك في مناسبات مختلفة في المجلس.

يتابع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن كثب التطورات الأخيرة في المغرب العربي والشرق الأوسط. فتلک منطقة تربط الاتحاد الأوروبي بها علاقات طويلة الأمد، وقام فيها، من خلال مجموعة من الصكوك والآليات، بإقامة شراكات حقيقية، ثنائية وإقليمية، كما أشارت إلى ذلك للتو البارونة آشتون. وذكرت أيضاً عدداً من الخطوات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي على ضوء الأحداث الأخيرة وذلك لكي تتضافر جهوده مع شركائه في تعزيز الهدف المشترك المتمثل في بناء الاستقرار والسلام والرخاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

إن التطورات التي نشهدها سيكون لها بلا شك تأثير حاسم على المستقبل في المنطقة وما ورائها. وكما ذكر مؤخراً وزير خارجية بلدي، فإن المسائل العديدة التي تؤثر على تلك المنطقة لا يمكن أن تعالج "بطريقة مجزأة وغير مترابطة، وغير متسقة، وغير متماسكة". إنها تتطلب شراكة فعالة بين جميع أصحاب المصلحة. وعلى مدى عقود من الزمن، تراكمت لدى الاتحاد الأوروبي مجموعة مكتسبات مهمة هي عبارة عن أدوات يمكن وينبغي أن تكمل جهود الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. وينبغي أن يسعى الاتحاد

وتمثل التسوية في الشرق الأوسط، باعتبارها من قضايا الساعة، إحدى أولويات تعاوننا مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بما في ذلك في إطار المجموعة الرباعية المتألّفة من وسطاء دوليين رئيسيين. وعقد آخر اجتماع للمجموعة الرباعية على المستوى الوزاري يوم ٥ شباط/فبراير في ميونيخ، بمبادرة من روسيا. وخلال الاجتماع، كان هناك تبادل موضوعي لآراء بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك في ضوء الأحداث الأخيرة في مصر وبلدان أخرى في المنطقة.

وتثني روسيا على جهود الاتحاد الأوروبي لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط. وموافقنا بشأن تلك المسألة متطابقة عموماً. ومن المهم ما يقدمه الاتحاد الأوروبي من دعم لبناء الدولة الفلسطينية واستعادة الروابط التجارية والاقتصادية الاعتيادية بين قطاع غزة والعالم الخارجي. ونرى أنّ من الضروري تعزيز تلك الجهود في سعي حثيث لتحقيق الوحدة الداخلية الفلسطينية. ونحن، بدورنا، نسعى أيضاً من أجل حل هذه المشكلة بالعمل المنسق مع الشركاء الإقليميين وغيرهم.

ونعول على استمرار التعاون المثمر مع الاتحاد الأوروبي بشأن مجموعة كاملة من المسائل المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني.

ويمثل السودان أيضاً مجالاً مهماً من مجالات تعاوننا المثمر مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ونرحب بنجاح إجراء استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان. لقد أثبت ذلك عزم الأطراف السودانية على تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذاً كاملاً. ومن المهم أن كلا طرفي الاتفاق اعترفا بنتيجة الاستفتاء. وتمثل الأولوية الآن في إزالة ما تبقى من عقبات بمساعدة دولية بناءة وبطريقة مقبولة للطرفين، كجزء من اتفاق السلام الشامل.

قويا أن تلك الرؤية والقدرات يمكن أن تكون مفيدة للأمم المتحدة في سعيها لتحقيق أهدافها العالمية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نرحب بالبارونة كاثرين آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية.

تُعقد جلسة مجلس الأمن هذه بعد أيام قليلة على اختتام مؤتمر ميونيخ الأمني، الذي أتاح فرصة جيدة لمناقشة مسائل الأمن الدولي الراهنة بشكل غير رسمي. وعلى هامش المؤتمر، كانت هناك طائفة كاملة من الأحداث المهمة التي يمكن أن يكون لها أيضاً تأثير مباشر على الحفاظ على الاستقرار الدولي.

وآمل ألا يمانع الزملاء إذا اعتبرنا أن أهم حدث كان هو تبادل صكوك التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في براغ بين رئيسي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أصبحت تلك الوثيقة واقعاً ملموساً، إلى حد كبير، بفضل تفهم أن النهج الأحادي الجانب في المسائل الأمنية يأتي بنتائج عكسية.

ونحن سعداء لكون شركائنا الأوروبيين يدعمون العزم على تحسين العلاقات الدولية، بما في ذلك في المنطقة الأوروبية الأطلسية. وقدموا مؤخراً مجموعة كاملة من الأفكار التي تتماشى في أساسها مع مبادرة الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف لإبرام معاهدة بشأن الأمن الأوروبي الأطلسي. فعلى وجه الخصوص، اقترحت المستشار الألمانية أنغيلا ميركل إنشاء لجنة مشتركة بين روسيا والاتحاد الأوروبي المعنية بالسياسة الخارجية والمسائل الأمنية سترتقي بالتعاون بين موسكو وبروكسل إلى مستوى جديد تماماً.

السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

لقد جاءت الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة السامية آشتون إلى مجلس الأمن في لحظة جيدة ومناسبة للتوقيت. فالتطورات الأخيرة في تونس ومصر، وكلاهما جارٍ للاتحاد الأوروبي، لا تكتسي أهمية مباشرة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فحسب بل أيضاً، في نهاية المطاف، للمجتمع الدولي بأسره. فمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط تمر بمرحلة انتقالية حاسمة. وتطالب المجتمعات المدنية بالحقوق السياسية وحقوق الإنسان الأساسية وبمنظور اقتصادي جديد للمستقبل. والإصلاحات هي السبيل الوحيد للمضي قدماً. وعلينا أن نكيف سياساتنا فيما يتعلق بالمنطقة بأسرها. والقرار الأوروبي القاضي بتقديم دعم خاص لعملية التحول هو المبادرة الصحيحة للاستجابة للمطالب المصرية.

لقد أطلعنا البارونة آشتون أيضاً على اجتماع المجموعة الرباعية في ميونيخ، الذي تولت رئاسته قبل ثلاثة أيام. وهدفنا المشترك واضح جداً: إننا جميعاً نريد أن نرى دولة إسرائيل ودولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية ومتواصلة جغرافياً وقابلة للحياة، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وبيان ميونيخ إسهام هام في إيجاد الزخم الذي تشدد الحاجة إليه، حيث أن المجموعة الرباعية سلطت فيه الضوء على الضرورة الملحة لعقد مفاوضات ذات مغزى بشأن جميع قضايا الوضع النهائي والانتهاج منها بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والتزمت بالقيام بدور نشط وقررت عقد الاجتماع المقبل للأعضاء الأساسيين في المجموعة في آذار/مارس.

والاتصالات الوثيقة التي جرت بين الممثلة السامية والأمين العام خلال الأسبوع الماضي لهي مؤشر آخر على التعاون الرفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

أشارت البارونة آشتون في بيانها أيضاً إلى مسألة كوت ديفوار. الحالة لا تزال متوترة في ذلك البلد. ويجب تفادي القيام بعمل من شأنه أن يزيد من تردّي الحالة. ونحن نؤيد الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وفريقه الرفيع المستوى من الوسطاء لوضع خيارات لتسوية سياسية، ولتحقيق المصالحة الوطنية في البلد وتهيئة الظروف الملائمة للتغلب على انقسامه الفعلي الذي استمر طويلاً.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم تلك الجهود بالإيمان بأنه لا يوجد بديل معقول عن الحل السلمي للأزمة. إن أي تدخل باستخدام القوة هو أسرع طريق إلى زعزعة استقرار الحالة على المدى الطويل في كوت ديفوار وفي المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

ونحن نتفق مع تقييم البارونة آشتون للحالة في هايتي. والأولوية القصوى للهايتيين، في الوقت الراهن، هي اختتام العملية الانتخابية بسلام وانتخاب قيادة البلد ديمقراطياً. وبالنظر إلى حجم المشاكل في هايتي، يجب أن تستمر المساعدات الدولية الشاملة لذلك البلد. ومع ذلك، ينبغي أن يتحمل شعب هايتي نفسه المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الانتعاش في بلده.

لقد دعم الاتحاد الروسي باستمرار التنمية الشاملة وتحسين التعاون مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن والآليات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أن يقوم التعاون على أساس ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة الفصل الثامن منه. وقد أرسى الاتحاد الأوروبي، باعتباره آلية إقليمية، تعاوناً مثمراً ووثيقاً مع الأمم المتحدة في طائفة واسعة من المجالات الرئيسية. ونحن ندعم زيادة تعزيز هذا التعاون.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك زملائي في الترحيب الحار بالبارونة آشتون، الممثلة

وفي الصومال، على سبيل المثال لا غير، ويمكنني إيراد أمثلة أخرى، تتعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي تعاوناً وثيقاً وثمة تكامل في ما بينها في جهودها للمساعدة في إعادة بناء مؤسسات سليمة للدولة، وبالتالي تهيئة ظروف مواتية للسلام والاستقرار ولمكافحة القرصنة قبالة القرن الأفريقي وفي المحيط الهندي.

والاتحاد الأوروبي يسهم بنجاح، من خلال عملياته أطلنطا، في حماية شحنات برنامج الأغذية العالمي، وبالتالي في إنقاذ حياة الكثير من الصوماليين العاديين. كما أن لعملية أطلنطا دوراً هاماً في حماية سفن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والنقل البحري الدولي، وهي أمور في غاية الأهمية لاقتصادات المنطقة بوجه عام. وعلاوة على ذلك، واستجابة لنداءات من مجلس الأمن، فإن الاتحاد الأوروبي ينفذ برنامجاً في أوغندا لتدريب جنود الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية. والهدف من مهمة التدريب العسكري تلك هو تحسين الحالة الأمنية في الصومال. وبعثة الاتحاد الأفريقي، التي تتلقى دعماً كبيراً من الاتحاد الأوروبي، لديها نفس الهدف.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً على أن بلدي لا يزال ملتزماً ببناء شراكة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، اعتماداً على القيم المشتركة والأهداف المشتركة. ونرحب بإقرار مجلس الأمن بضرورة توثيق التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بيانه الرئاسي (S/PRST/2010/1) الصادر في العام الماضي. ونحن على ثقة بأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة سيظل مثمراً ونتطلع إلى مواصلة تعميق تلك العلاقة.

السيد يانغ تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها البارونة آشتون، الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، بشأن التعاون بين الاتحاد والأمم المتحدة. والصين تولي أهمية

وأود أن أشدد على أن هذا التعاون مبني على تقارب أساسي في وجهات النظر. وهو يقوم على فكرة أن العلاقات بين الدول ينبغي أن تخضع لسيادة القانون وأن تقوم على أساس القيم العالمية والاحترام المتبادل. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بإتباع نهج متعدد الأطراف يركز على قواعد إزاء شؤون العالم. وقد بُني الاتحاد الأوروبي ذاته من خلال عملية تفاوض وتوافق في الآراء بين الدول السبع والعشرين الأعضاء فيه حالياً، مما أدى إلى جعل السيادة أمراً مشاعاً بقدر كبير. وألمانيا جزء من تلك العملية الفريدة لبناء السلام وبناء المؤسسات من البداية تماماً.

وفي ظل وجود دائرة العمل الخارجي التي أنشئت حديثاً لتنفيذ معاهدة لشبونة، فإن الاتحاد الأوروبي بصدد مواصلة تحسين قدراته الدبلوماسية المشتركة وسيصبح شريكاً دولياً أكثر فعالية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى. وشجعت ألمانيا، لدى توليها رئاسة الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٧، اعتماد إعلان مشترك بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات. وبعد ذلك، أصبحت التبادلات بين كبار مسؤولي الأمانة العامة للأمم المتحدة واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي بشأن مجالات التعاون ممارسة منتظمة.

والاتحاد الأوروبي، بالطبع، يؤمن بإيماننا راسخاً بالتعاون الإقليمي. ويعزز الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية الهيكل الأفريقي للسلام والأمن ويعمل الاتحاد وهذه المنظمات بنشاط من أجل تسوية الصراعات في أفريقيا من خلال بعثات حفظ السلام والمسعى الحميدة. والاتحاد الأوروبي يدعم تلك الجهود، وهو دعم لا يقتصر على الوسائل المالية. وقد ساعد مرفق السلام الأفريقي على تعزيز عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام وعملياته لبناء المؤسسات والقدرات.

إحراز تقدم في عملية التكامل، سيتمكن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومجلس الأمن من التعاون بشكل عملي وفعال بقدر أكبر في صون السلام والأمن الدوليين.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
تود جنوب أفريقيا أن ترحب بالمثلثة السامية البارونة آشتون في مجلس الأمن وتشكرها على إحاطتها الإعلامية بشأن تعاون الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال السلام والأمن أولوية رئيسية بالنسبة لجنوب أفريقيا. ونحن نرحب بجميع الجهود المبذولة في هذا الصدد.

وقد لاحظنا جميع مجالات التعاون التي ذكرتها البارونة آشتون في إحاطتها الإعلامية اليوم. وأتيحت الفرصة لجنوب أفريقيا لعرض مواقفها بشأن العديد من تلك القضايا. وجنوب أفريقيا، بوصفها شريكا استراتيجيا للاتحاد الأوروبي، تقرر وترحب بالإسهام الكبير والمطرد للاتحاد الأوروبي في صون السلام والأمن الدوليين.

ونرى أن التعددية يجري تعزيزها من خلال تدعيم التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ينص على اتخاذ ترتيبات إقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين. ودور الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد لهو شهادة على بصيرة واضعي الميثاق الذين توخوا هذا الدور للهيئات الإقليمية.

كما أن التعددية سيجري تعزيزها من خلال تعزيز التعاون بين مختلف المنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإننا نقر مرة أخرى بعلاقات التعاون القوية بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ونقدرها.

كبيرة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين.

وفي كانون الثاني/يناير من العام الماضي، عُقدت مناقشة مفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.6257) في المجلس بمبادرة من الرئاسة الصينية. وصدر عن الجلسة بيان رئاسي (S/PRST/2010/1)، يعيد التأكيد على أهمية وضرة تعزيز المشترك للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

والاتحاد الأوروبي أحد شركاء التعاون الرئيسيين للأمم المتحدة، وهو يسهم بشكل إيجابي في صون السلام والأمن الدوليين. وفي السنوات الأخيرة، انخرط الاتحاد الأوروبي بنشاط في الدبلوماسية الوقائية والمساعدية الحميدة بشأن القضايا الساخنة وشجع على تسوية الصراعات والمنازعات عبر الوساطة والمفاوضات والوسائل السلمية الأخرى.

والاتحاد الأوروبي يدعم بقوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويقدم تمويلا كبيرا لعمليات دعم السلام التي ينفذها الاتحاد الأفريقي بموجب تكليف من الأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي يقوم بدور نشط في جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع ويبدل أيضا جهودا كبيرة في دعم تطوير الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. والصين تقدر الدور الإيجابي للاتحاد الأوروبي في صون السلام والاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونحن نؤيد ونشجع استمرار إسهامات الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص.

والصين تقدر بشدة الدور البناء للاتحاد الأوروبي في الشؤون الدولية وتدعمه. ونحن على ثقة بأنه مع تكثيف الاتحاد الأوروبي لجهوده لتنفيذ معاهدة لشبونة، إضافة إلى

القارة الأفريقية، ظل الاتحاد الأفريقي يواجه قيوداً هائلة بالنسبة للموارد. وفي هذا الصدد، نشي على دور الاتحاد الأوروبي في مواجهة هذه التحديات، بما في ذلك من خلال إنشاء مرفق السلام الأفريقي لدعم عمليات دعم السلام التي يأذن بها الاتحاد الأفريقي.

وفي اجتماع عقد في طرابلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثالث بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، أقر قادة الاتحادين بالحاجة إلى مزيد من العمل المتضافر بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لدفع عملية تنفيذ توصيات فريق برودي والتقارير اللاحقة للأمين العام قداماً. وفي هذا الصدد، أكدت القمة أهمية متابعة تقرير برودي، لا سيما فيما يتعلق بتأمين تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به للجهود الأفريقية لدعم السلام. وقد التزمت أفريقيا والاتحاد الأوروبي أيضاً بتعزيز الحوار والتعاون مع الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات العالمية للسلام والأمن، سواء في مناطق الصراع أو في المجالات المواضيعية، كالإرهاب وحماية المدنيين.

وجنوب أفريقيا ستواصل النهوض بتعددية أطراف فعالة من خلال العمل صوب تعاون معزز بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى العمل مع جميع شركائنا في مجلس الأمن لتحقيق هذا الهدف.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بالمثلثة السامية آشتون في مجلس الأمن مرة أخرى. ونشكر البارونة آشتون على إحاطتها الإعلامية اليوم، والاتحاد الأوروبي على تعاونها الوثيق والعميق مع مجلس الأمن، الذي يشمل منع نشوب الصراع وإدارة الأزمات وحفظ السلام وبناء السلام ما بعد الصراع وبناء القدرات الطويل الأمد.

إن كل منظمة إقليمية فريدة من نوعها وتختلف التحديات التي تواجهها في معالجة السلام والأمن الدوليين. ولذلك، ينبغي أن يكتسب التعاون مع الأمم المتحدة خصائص تعبر عن الأولويات والميزات النسبية لكل منها.

وجاء في تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام لعام ٢٠٠٨، والمعروف أيضاً باسم تقرير برودي، أن

”من الضروري إعادة تأكيد المسؤولية الجماعية عن السلام والأمن العالميين من أجل إظهار التغييرات التي حدثت في السنوات الأخيرة . . . إلا أن هناك اتجاهات متزايدة غير طبيعي وغير مرغوب فيه تُركت فيه منظمات تفتقر إلى القدرات اللازمة لتحمل العبء الأكبر فيما يتعلق بتقديم استجابة المجتمع الدولي الأولية، بينما لم تشارك في ذلك منظمات أخرى أقدر منها. ويؤد هذا الانعكاس في المسؤوليات اتجاهها يسود فيه إهمال لا ينطوي على سوء نية تُراعى فيه المصالح أولاً بدلا من القدرات.“ (S/2008/813، الفقرة ١١)

ويشير التقرير أيضاً، في الفقرة التالية، إلى أن تعقد الصراعات الحديثة والجارية التي تدخلت أفريقيا لحلها تنشأ عنه مطالب لا تتناسب إطلاقاً مع الموارد المتاحة لتليتها.

ولقد شهدنا، ولا سيما خلال العقد الماضي، اتخاذ المنظمات الإقليمية لإجراءات في وقت كان فيه مجلس الأمن غير قادر أو غير راغب في العمل في ظروف معينة.

وكان الاتحاد الأفريقي، من جانبه، استباقياً في تولي القيادة في منع نشوب الصراع وبناء السلام وحفظ السلام في بلدان مثل بوروندي والسودان والصومال. وبالرغم من الإرادة السياسية القوية لإرساء السلام والأمن في جميع أنحاء

وفضلاً عن ذلك، نشيد بدعم الاتحاد الأوروبي لجهود الأمم المتحدة في القرن الأفريقي، حيث ينشر الاتحاد الأوروبي قوات بحرية من خلال عملية أطلنطا لمكافحة القرصنة، وفي هايتي والسودان. وترحب الولايات المتحدة بإعلان حكومة السودان أنها تقبل نتائج استفتاء جنوب السودان، وتتطلع إلى مواصلة العمل مع الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي عامة لضمان أن تعيش الدولتان جنباً إلى جنب في سلام.

ونخطط علماً كذلك بدعم الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى حل سلمي للأزمة السياسية في كوت ديفوار والضغوط المالية التي تمارسها على الرئيس السابق غباغبو وأنصاره دعماً للرئيس واتارا المنتخب ديمقراطياً. هناك تحديات كثيرة في انتظارنا، ولكن لا بد لنا من الحفاظ على وحدة استجابة المجتمع الدولي ونحن نواجه هذه التحديات في كوت ديفوار وغيرها.

ثانياً، نود التنويه إلى دعم الاتحاد الأوروبي للتدريب وبناء القدرات بالتنسيق مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. فهذه الجهود يمكن أن يكون لها أثر مضاعف لأنشطة حفظ السلام وبناء السلام التي تضطلع بها منظمات إقليمية. ونقدر مبادرة الاتحاد الأوروبي بتبادل خبراته، من خلال مرفق السلام الأفريقي، لبناء قدرة الاتحاد الأفريقي في مجال عمليات السلام، وكذلك التدريب الذي يوفره الاتحاد الأوروبي لقوات الحكومة الصومالية.

وفي أفغانستان، فإن الاتحاد الأوروبي، شأنه شأن الولايات المتحدة، يعمل بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونشني على بعثة الاتحاد الأوروبي لتدريب الشرطة التي تعمل في أفغانستان منذ عام ٢٠٠٧، بالتنسيق مع بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وبعثة الأمم المتحدة. والدعم الذي يقدمه الاتحاد

لقد أصبح الاتحاد الأوروبي شريكاً هاماً للمجلس في معالجة مسائل السلام والأمن. ونحن، معاً، نطبق حلولاً أكثر فعالية للمشاكل المتزايدة التعقد التي نواجهها. وفي هذا الصباح، أود أن أبرز بعض مجالات تعاوننا الفعال.

أولاً، أود أن أشكر الاتحاد الأوروبي على دوره البالغ الأهمية في منع وحل الصراع في الجوار الأوروبي، باستخدام العمليات المدنية والعسكرية على الأرض. ومثال على ذلك قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، التي تدعمها الولايات المتحدة بقوة. ونرحب باعتزام الاتحاد الأوروبي تعزيز وجوده المدني هناك للنهوض بالإصلاحات اللازمة للاندماج الأوروبي للبوسنة على نحو أفضل.

وفي كوسوفو، تسهم الولايات المتحدة في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وتدعم مبادرة المثلثة السامية لتيسير الحوار بين صربيا وكوسوفو لحل المسائل العملية وتحسين نوعية الحياة والمساعدة في تحقيق المنظور الأوروبي لكل من البلدين. كما أننا ندعم الجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كرؤساء لعملية جنيف الخاصة بجمورجيا، بما في ذلك دور كل منها في تيسير آلية منع وقوع الحوادث والاستجابة لها، التي تعالج مسائل أمنية وإنسانية صعبة على أرض الواقع.

وفيما خلا أوروبا، نرحب بالدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي كعضو في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وما فتئت الولايات المتحدة تتشاور مع كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، كما أنها تعمل مع المجموعة الرباعية وشركائنا في المنطقة من أجل التوصل إلى اتفاق إطارى بشأن جميع المسائل الأساسية، بما يفضي في نهاية المطاف إلى اتفاق سلام تفاوضي.

قوية. وفي المقابل، فإن الاستقرار السياسي والمؤسسات الديمقراطية القادرة على أداء وظيفتها بشكل سليم ضرورتان لإعادة إعمار وتنمية المجتمعات المنكوبة. ولذلك، نشيد بالاتحاد الأوروبي على العمل الذي يقوم به في هايتي والسودان وكوت ديفوار وغيرها. إن عمق انخراطه في هذه البلدان يبين الفهم السليم للعلاقة بين الأمن والتنمية والمعونة الإنسانية.

وفيما يتعلق بـهايتي، شأننا شأن الاتحاد الأوروبي، نؤيد عملية انتخابية شفافة وقانونية وتنفيذ الجولة الثانية المؤجلة من الانتخابات الرئاسية. ونحيي العمل الذي قامت به بعثة التحقق التابعة لمنظمة الدول الأمريكية لتقييم الانتخابات الرئاسية في هايتي. ونعتبر ذلك خطوة هامة للحفاظ على ثقة شعب هايتي في العملية الانتخابية وتعزيز تلك الثقة.

وتشيد نيجيريا بالمجتمع الدولي، لا سيما الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، للدعم الذي قدمته لهايتي في أعقاب الزلزال المدمر وتفشي الكوليرا. إن دعم قدرة الحكومة والمؤسسات الوطنية على الانخراط في مهام إعادة الإعمار يشكل تحدياً رئيسياً طويل الأمد، الأمر الذي يقتضي أن نبقي ملتزمين تماماً.

وإذ نستعرض استفتاء جنوب السودان، لا يمكن أن نغفل الدور الذي قام به الاتحاد الأوروبي. فمن خلال الدعم المالي وأنشطة الرصد والشراسة مع فريق الرصد الرفيع المستوى التابع للأمين العام، أسهم الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في إنجاز الاستفتاء. ويسرنا أن الاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم الدعم الطويل الأمد لمعالجة التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه شمال السودان وجنوبه.

ونرحب بدعم الاتحاد الأوروبي الواضح والثابت للقرارات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لصالح الديمقراطية. والاستجابة الدولية

الأوروبي لإنشاء كليات لأركان الشرطة الوطنية الأفغانية في باميان وكابل في عام ٢٠١١ يكتسي أهمية خاصة. كما أن المساعدات المدنية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والجهود التي يبذلها العديد من دوله الأعضاء بصورة فردية من خلال توفير الأفراد في الميدان ضمن أفرقة إعادة الإعمار في أفغانستان تسهم في تحقيق الأمن لهذا البلد على المدى الطويل.

أخيراً، أود أن أشيد بحرارة بالتزام الاتحاد الأوروبي بحماية المرأة في حالات الصراع وتعزيز مشاركتها في بناء السلام. وخطة العمل الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي المعلنة مؤخراً تؤكد على التزام المنظمين بهذه المسألة الهامة.

وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للاتحاد الأوروبي لالتزامه بالسلام والأمن الدوليين، وتتطلع إلى مزيد من المناقشات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن كيفية تعميق التعاون والتنسيق.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر البارونة آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على ملاحظاتها الثاقبة وتحليلها لبعض التحديات الأمنية العالمية الراهنة. وتشيد نيجيريا بعمق العمل الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في مسائل الأمن الإقليمي في شتى أنحاء العالم. ونعتقد جازمين أنه لا بد من العمل بقوة من أجل كبح التهديدات التي يتعرض لها الأمن العالمي. وعليه، فإننا نتطلع إلى الأمن المعزز الذي سوف تجلبه دائرة العمل الخارجي الأوروبية إلى بعثات الاتحاد الأوروبي في أنحاء العالم.

إن تحديات الحوكمة، التي تأتي في المرتبة الثانية بعد الكوارث الطبيعية، تشكل أخطاراً أمنية جسيمة للسكان المحليين. والمعونة الإنسانية دعم أساسي للبلدان التي تواجه الأزمات كيما يمكنها تطوير مؤسسات حوكمة تشاركية

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الزملاء الآخرين في الترحيب الحار بالبارونة آشتون مرة أخرى في مجلس الأمن اليوم.

للمملكة المتحدة، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي وعضوا دائما في مجلس الأمن، مصلحة قوية في كفالة أن تصبح الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والأمم المتحدة فعالة بشكل متزايد في التصدي للتحديات الكثيرة التي تواجه السلم والأمن الدوليين. لقد أبرزت البارونة آشتون اليوم الدور المهم الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في طائفة من المسائل الأمنية الرئيسية. لا حاجة بي أن أتطرق إلى نفس الأمر، لذلك سأقصر كلامي على الإدلاء بتعليقات عامة قليلة.

أولا، أشارت البارونة آشتون محقة إلى قدرة الاتحاد الأوروبي على اتباع نهج شامل حيال المشاكل العالمية. إن الاتحاد الأوروبي يتمتع بمكانة فريدة بين المنظمات الإقليمية لنشر طائفة كاملة من الأدوات من التدخل العسكري إلى النفوذ السياسي والمساعدة الإنسانية والإنمائية. ولذلك يستطيع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء دعم وتكملة الأمم المتحدة عبر طائفة كاملة من الأنشطة، من أفغانستان إلى البلقان. وبصفة خاصة، يستطيع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة العمل بقوة مع مجلس الأمن لمنع النزاعات وحلها.

إن فترة عدم اليقين والتغيير الحالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبرز الحاجة إلى نهج شامل ومنسق. ومن الضروري أن يعمل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على نحو وثيق في التصدي للأحداث والتخطيط لها أثناء وقوعها.

وفي تونس، يعكف الاتحاد الأوروبي بالفعل على وضع برنامج موسع للمساعدة في الإصلاحات الدستورية

المنسقة ضرورية الآن، أكثر من أي وقت مضى، للتغلب على حالة الأزمة في كوت ديفوار. ولذلك، يبقى دعم الاتحاد الأوروبي ضرورياً جداً.

ونرحب أيضا بالدور المهم الذي يواصل الاتحاد الأوروبي الاضطلاع به في الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم لأزمة الشرق الأوسط. إن الالتزام الذي أعرب عنه في اجتماع المجموعة الرباعية في ٥ شباط/فبراير في ميونيخ، ألمانيا، بإقامة شراكة في عملية السلام أمر يستحق الثناء. ومن المأمول أن يضيف الاجتماع القادم، المقرر أن يعقد على هامش الاجتماع الوزاري لمجموعة الثمانية، زحما لهذه العملية.

وفي ما يتعلق بالشراكة عموما، فإن أهمية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي واضحة، ليس في عمل الاتحاد الأوروبي في السودان فحسب، بل أيضا في عملية أطلنطا، فرقة العمل المتعددة الأطراف قبالة سواحل الصومال. تكشف هذه الجهود عن أن الشراكات وسائل فعالة لتوظيف الموارد العالمية لمكافحة الأخطار الأمنية الإقليمية. ولذلك ندعو إلى مواصلة الحوار بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيز الدعم لهيكل السلم والأمن الإقليمي واستراتيجيات ما بعد الصراع وجهود بناء السلام.

وفي الختام، تتشاطر نيجيريا الاقتناع بأن المجتمع الدولي، إن كان له أن يتصدي بنجاح للآزمات والتحديات والتهديدات العالمية، يحتاج إلى نظام متعدد الأطراف فعال يقوم على أساس الحقوق والقيم العالمية. لقد بين الاتحاد الأوروبي، من خلال الشراكات والمساعدة الإنسانية والدعم المالي الأثر الذي يمكن أن تتركه الشراكات المتعددة الأطراف على بحثنا المشترك عن السلام الدائم.

ثالثاً، إن الاتحاد الأوروبي، بصفته أضخم اقتصاد في العالم يضم أكثر البلدان انفتاحاً وتوجهاً نحو التجارة في العالم، يمكن أن يكون قوة لصالح التنمية بإمكانية توفير سوق هائل. إن الأسواق المفتوحة والمرنة تضطلع بدور رئيسي في صون السلم والأمن العالميين.

وأخيراً، للاتحاد الأوروبي دور مهم يضطلع به في تعزيز المساهمات غير التقليدية للسلم والأمن الدوليين. وأحد هذه الأمثلة هو في مجال أمن المناخ. ومن المرجح أن يدرج أمن المناخ على جدول أعمال المجلس في وقت لاحق هذا العام، فيما يعكس الاعتراف المتزايد بأن تغير المناخ يزداد بقوة من انعدام الاستقرار في أنحاء بعض أكثر مناطق العالم اضطراباً. ونأمل أن يستطيع الاتحاد الأوروبي المضي قدماً بالعمل المتعلق بأمن المناخ باعتباره أولوية سياسية، في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة.

إن مسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقتضي منا أن نحدد التوجه الاستراتيجي للتعاون مع الهيئات الإقليمية. ستكون هذه العلاقات ذات أهمية حيوية في السنوات المقبلة. هناك المزيد الذي يمكننا أن نفعله معاً، خاصة في مجالات مثل الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. ونتطلع إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي تقوم على أساس القيم المشتركة والالتزام القوي بالعمل لدعم هذه القيم.

السيد سلام (لبنان): في البداية، أود الترحيب بالبارونة آشتون الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وأن أشكرها على إحاطتها الإعلامية القيّمة.

منذ أكثر من نصف قرن، كرس واضعو ميثاق الأمم المتحدة فصلاً كاملاً للمنظمات الإقليمية، هو الفصل الثامن، إيماناً منهم بالدور التكاملي الذي يمكن أن تؤديه هذه

والديمقراطية والتنمية الاقتصادية. إن وزير خارجية بلدي في تونس اليوم، يناقش كيف يمكننا أن ندعم عملية الإصلاح بصورة مثلى. ينبغي أن تكون الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي شريكين طبيعيين في هذا المسعى.

وفي ما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، حيث تمس الحاجة إلى تحقيق تقدم حاسم، أظهر الاتحاد الأوروبي التطبيق العملي للنهج الشامل، في تنسيق وثيق مع الأمم المتحدة. يشارك الاتحاد الأوروبي، بصفته عضواً في المجموعة الرباعية، في السعي إلى التوصل إلى حل سياسي للصراع، في حين يقدم في الوقت نفسه مساعدة حيوية لبرنامج السلطة الفلسطينية لبناء الدولة، الذي سيواصل توفير الأسس لدولة فلسطينية تتوافر لها مقومات الحياة في المستقبل.

ثانياً، للاتحاد الأوروبي دور مهم يضطلع به في تقاسم تجاربه وخبراته مع المنظمات الإقليمية الأخرى. إن تعاون الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الصومال مثال ملموس على ما يمكن تحقيقه عندما تعمل المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة معاً. يكمل الاتحاد الأوروبي الدعم العريض الذي تقدمه الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عن طريق تقديم التمويل من خلال مرفق السلام الأفريقي. وليس هذا سوى جزء من استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعددة المستويات صوب الصومال، التي تشمل المساعدة المنتظمة لقطاع الأمن من خلال البرامج والمشاريع الإنمائية والمساعدة الإنسانية والعمليات الأمنية البحرية والتدريب في مجال الأمن. وإذا تقترب من نهاية الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١، من الأهمية بمكان أن يتبع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي استراتيجية متسقة لكفالة أن تسفر الفترة الانتقالية عن حكومة شرعية ذات مصداقية يقبلها كل الشعب الصومالي.

نبد العنف ورفض العنصرية وتحقيق سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة التي تحرم العقاب الجماعي، كما هو حاصل في غزة، أو نقل المحتل مجموعات من مواطنيه إلى الأراضي التي يحتلها لاستيطانها، كما هو حاصل في الضفة الغربية.

ولكل من يدعو إلى حل قائم على أساس الدولتين، نقول إن الوقت قد حان لأن يعترف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وأن يؤازرها لإزالة الاحتلال عن كامل أراضيها. ونحن نتطلع إلى انضمام الدولة الفلسطينية الجديدة إلى منظمتنا، منظمة الأمم المتحدة، بحلول الدورة القادمة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

موازة ذلك يشجع لبنان على تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى، لتبادل الخبرات والمعلومات وتشارك الدروس المستفادة وتدريب الموارد البشرية وبناء القدرات، وبشكل خاص مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي لما يمكن أن يقدمه في مجال حفظ الأمن والسلم في العالم العربي وأفريقيا. فالمنظمات الإقليمية يمكن أن تقوم بدور فعال لتفادي وقوع النزاعات، وحلها في حال وقوعها، ولإعادة الإعمار والمصالحة بعد انتهائها.

وفي الختام، يشجع لبنان على المزيد من التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، في سبيل عالم أكثر أمناً.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود، شأن شأن الآخرين، أن أرحب ترحيباً حاراً بالبارونة آشتون، الممثلة السامية، وأن أشكرها على إحاطتها الإعلامية الشاملة عن دور الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة، ووجهات نظره بشأن بعض المسائل المعاصرة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ونظراً لضيق الوقت،

المنظمات إلى جانب الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين.

واليوم، في بيئة دولية تشهد حيوية على صعيد الدبلوماسية المتعددة الأطراف وانفتاحاً أكبر للدول بعضها على بعض وبرزوا لافتاً للتكتلات الجغرافية وتحديات جديدة معقدة ومتنوعة، استطاعت بعض المنظمات الإقليمية، وفي طليعتها الاتحاد الأوروبي، أن تثبت موقعها كشريك فاعل في نشاطات الأمم المتحدة المتعددة وأهمها حفظ السلام في العالم، ويعود هذا النجاح إلى أن هذه المنظمات تلقت في مبادئها مع مبادئ الأمم المتحدة كما تتقاطع مقاصدها مع ما تهدف إليه الأخيرة من نشر للسلام واحترام حقوق الإنسان وتطبيق لسيادة القانون.

يشي لبنان على الجهود التي بذلها ويذللها الاتحاد الأوروبي لحفظ وبناء السلام، وبصماته الميدانية واضحة في المساهمة في حل العديد من النزاعات في مناطق مختلفة من العالم، حيث مد الأمم المتحدة بالوسائل المطلوبة لتحقيق مهامها، ولا سيما في أفريقيا وهاتي.

ويدعو لبنان الاتحاد الأوروبي، الذي عزز دوره على الساحة الدولية بعد دخول معاهدة لشبونة حيز النفاذ، إلى أن يضع على رأس أولويات سياسته الخارجية تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط من أجل وضع حد لاستمرار خرق القانون الدولي العام والقانون الإنساني الدولي، خاصة وأن الاتحاد أحد أعضاء المجموعة الرباعية الدولية الخاصة بالسلام في الشرق الأوسط.

ويرى لبنان أن مجرد إدانة بعض ممارسات إسرائيل من فترة إلى أخرى لا تكفي، لأن هذا لم يردعها عن الإمعان في تجاهل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية. ونذكر بأن ممارسات إسرائيل تتناقض مع ما يؤمن به الاتحاد الأوروبي ويعمل لأجله مثل

أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي. وارتقت العلاقة لتصل إلى شراكة استراتيجية في عام ٢٠٠٠. وانهقد في بروكسل يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ آخر اجتماع على مستوى القمة بين الهند والاتحاد الأوروبي، وهو الاجتماع الحادي عشر منذ عام ٢٠٠٠. واستعرض مؤتمر القمة طائفة كاملة من المسائل الثنائية والإقليمية والعالمية، والتزم القادة بإضفاء زخم جديد على المجالات الرئيسية التي تشكل بالفعل الجزء الأكبر من تعاوننا. كما كان هناك اتفاق على ضرورة تعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي، على النحو الوارد في الإعلان المشترك بين الهند والاتحاد الأوروبي بشأن الإرهاب الدولي.

وعلى ضوء هذه الشراكة الثنائية القوية، نتطلع إلى الاتحاد الأوروبي ليظهر بصوت أكثر أهمية في عالم اليوم المتعدد الأقطاب، ونولي أهمية كبيرة لأنشطة الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة ودوره في مجال الدبلوماسية الوقائية. ونؤيد مساهمات الاتحاد الأوروبي في مجالي بناء القدرات وبناء المؤسسات في الدول الأفريقية والدعم الذي يقدمه في ميادين تدريب قوات الشرطة والأمن، والمساعدة الانتخابية، والإصلاح التشريعي والقضائي، وهلم جرا، وهي مساعدات ساهمت جميعها في السلم والأمن الدوليين. وقدمت الهند أيضا مساهمات في هذه المجالات، وتعاونت مع الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى في عمليات مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ونتطلع إلى تعميق هذا التعاون بشكل أكبر.

وتؤيد الهند تطلع الاتحاد الأوروبي إلى الاضطلاع بدور أكثر أهمية في الجمعية العامة. وفي هذا السياق، نرحب بالمشاورات الجارية بين الدول الأعضاء، ونأمل أن ينشأ توافق في الآراء في وقت قريب جدا.

من الواضح أن الطائفة الواسعة من المواضيع التي غطتها الممثلة السامية ستمنعني من التعليق على كل مسألة من المسائل المعروضة حاليا على المجلس. لكن آراء وفدي في هذه المسائل معروفة بشكل معقول، على أي حال.

إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. وهو أحد أكبر التجمعات الإقليمية للتبادل الحر، وأكبر مصدر ومستورد للسلع والخدمات، وأكبر شريك تجاري للاقتصادات الرئيسية في العالم، بما فيها الهند. كما أنه أحد أكبر الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية وأكبر مقدم للمساعدات الإنسانية. ويضم الاتحاد الأوروبي في عضويته ٢٧ بلداً وخمسة بلدان مرشحة للانضمام، وقد أصبح بالفعل صوتاً مهماً في منطقته وخارجها. وبالمزيد من التماسك الذي يسعى إليه الاتحاد في الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، سيزداد دوره أهمية، لا محالة، في العالم في السنوات المقبلة.

لذا فإن الهند ترحب بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. والواقع أن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ينص على هذا التعاون بين المنظمة والمنظمات الإقليمية. وتُلزم المادة ٥٤ من الميثاق المنظمات الإقليمية بأن تبقى مجلس الأمن على علم تام بأنشطتها المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وبتلك الروح، نرحب بالإحاطة الإعلامية المقدمة اليوم ونهنئ الاتحاد الأوروبي على مساهمته في السلام والأمن العالميين، بالتعاون مع الأمم المتحدة. ومع بدء نفاذ معاهدة لشبونة، تأمل الهند في أن تُبدي سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية مزيداً من التماسك والفعالية في ظل قيادة الممثلة السامية البارونة آشتون.

لقد اتسع نطاق العلاقات الثنائية بين الهند والاتحاد الأوروبي بشكل كبير على مر السنين. ويمثل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر للهند، في حين أن الهند هي تاسع

المجموعة الرباعية، في السعي لاستئناف المحادثات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل إيجاد حل دائم، عن طريق التفاوض، للصراع الذي استمر لفترة طويلة جداً. والاجتماع الذي عقد مؤخراً في ميونيخ بألمانيا، وترأسته السيدة آشتون شخصياً، يدل بوضوح على استمرار التزام الاتحاد الأوروبي بإحلال السلام في الشرق الأوسط وإقامة دولة فلسطينية، وهو ما ندعو إليه أيضاً بكل صدق. ويسعدني تطابق آراء الاتحاد الأوروبي وغابون بشأن تلك المسألة. كما ندعو الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة دعمه للسلطة الفلسطينية.

ولا يفوتني أن أذكر جهود الاتحاد الأوروبي في الصومال، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن والدفاع الصومالية. كما نتشاطر آراء الاتحاد الأوروبي بشأن معالجة مسألة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، ومفادها أن النهج المتبع لتسوية هذه المسألة يجب أن يراعي الحالة العامة السائدة في البر.

وفي الختام، تود غابون مرة أخرى أن تشيد بدور الاتحاد الأوروبي في عمل الأمم المتحدة سعياً إلى السلام والعدالة والرفاه في العالم.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): على غرار زملائي، أشكر البارونة كاثرين آشتون على حضورها وعلى البيان الهام للغاية الذي أدلت به اليوم.

إن الاستعراض الذي نقوم به يجسد إحدى الولايات الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة، التي تطالبنا بمنع نشوب الصراعات وتحقيق السلام والأمن الدوليين اقتراناً بعملنا باعتبارنا منبراً لتنسيق الجهود لبلوغ تلك الأهداف المشتركة من خلال الحوار السياسي والتعاون. وذلك النهج لا يعزز فعالية تعددية الأطراف فحسب، بل يتيح الفرصة أيضاً لبناء نماذج قابلة للتطبيق في مناطق أخرى من العالم.

السيد مونغاراموسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): يشارك وفدي المتكلمين السابقين في التقدم إليكم بالشكر، سيدتي، على عقد هذه الجلسة عن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

بعد استماعي للإحاطة الإعلامية التي قدمتها البارونة آشتون، المثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية في الاتحاد الأوروبي، التي أرحب بها، يود وفد بلدي أن يشدد مجدداً على الدور المهم جداً للاتحاد الأوروبي في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، وبخاصة فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. لقد أبرزت البارونة آشتون في إحاطتها الإعلامية عدداً من المسائل المثيرة للاهتمام في الوقت الراهن في مجال السلم والأمن. وأود أن أتناول أربعاً من هذه المسائل، وهي: السودان، وهاييتي، والشرق الأوسط - وبخاصة قضية فلسطين - والصومال.

بالتطرق أولاً إلى السودان، أهنيئ بلدان الاتحاد الأوروبي على دعمها جهود الأمم المتحدة لاستعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد، وذلك من خلال مساهمتها في عمل بعثة الأمم المتحدة في السودان والإجراء الناجح لاستفتاء جنوب السودان. وسنظل على اقتناع بأن إنشاء دولة جديدة في جنوب السودان سوف يحظى بدعم كبير من جانب الاتحاد الأوروبي في مواجهة التحديات العديدة في المستقبل.

وبالانتقال إلى هاييتي، نشي على الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للحكومة في هاييتي، لا سيما فيما يتعلق بجهودها في أعقاب الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ونحن واثقون من أنه سيواصل جهوده لمساعدة ذلك البلد على إعادة بناء نفسه اقتصادياً وتعزيز مؤسساته.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، وبتحديد أكثر القضية الفلسطينية، نشي على انخراط الاتحاد الأوروبي، في إطار

فالظروف السياسية والتطلعات إلى تعزيز التقدم الديمقراطي في العالم العربي تهيمن على الساحة الدولية اليوم. ولن تتعزز تلك العمليات إلا إذا تطورت واحتتمت بصورة سلمية. والمشهد الحالي يتطلب مواصلة الانخراط في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام.

واليوم، يسرنا كثيرا أن نلاحظ التطورات في السودان. فباختتام الاستفتاء، يكون جنوب السودان قد قطع خطوة هامة صوب إحلال سلام نأمل أن يكون مستقرا ودائما. ويتطلب ذلك التنفيذ الكامل لأحكام اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥. إن نشأة دولة جديدة الآن عملية دقيقة للغاية. ووضع خارطة طريق لإقامة علاقات جيدة وكفالة الاحترام المتبادل بين الشمال والجنوب أمر أساسي في جميع المجالات - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية. وينبغي أن ننظر في الدعم الذي سيقدمه مجلس الأمن في تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها الطرفان والآفاق المستقبل القريب. واحتمال اندلاع الصراع يظل قائما ما لم يتم التوصل إلى أي اتفاقات محددة بشأن مركز منطقة أبيي وإدارتها.

ويولي بلدي وجميع دول أمريكا اللاتينية الأولوية القصوى للحالة في هايتي ومستقبلها. ولا بد من الإبقاء على تنسيق وثيق بغية تعزيز سياسات التعاون التي تستهدف تحقيق التنمية الشاملة في البلد باعتبارها أمرا ضروريا، بالنظر إلى الواقع المحزن والمزري في تلك الدولة. إن تعزيز هياكل الدولة لديها وتحقيق التماسك الاجتماعي والتعمير المادي أمور ينبغي أن تقترن باستتباب الأمن الداخلي وتحقيق الرفاه والتقدم. والاستثمار في التنمية يعني الاستثمار في السلام والأمن.

وقد قلنا ونكرر أن حالة كوت ديفوار تتطلب إيجاد نهج سريع وموات للبلد، إلى جانب الهيئات والجهود الإقليمية المناسبة وفقا للمشروعية والإرادة التي عبر عنها

تضطلع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بمهمة التوعية بعواقب الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، سواء في مختلف المحافل المعنية في الأمم المتحدة أو في الدول الأعضاء. ولذلك السبب ينبغي للمنظمة أن تسهم في مجالات الأمن المدني والجمارك وأمن الموانئ والمطارات.

وفيما يتعلق بالتعاون الإنمائي باعتباره وسيلة فعالة لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام، فإننا نشدد على أهمية المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي كجزء مناسب من عملية التنمية الاجتماعية في البلدان المستفيدة في سياق أولوياتها الوطنية. وفي حالات الكوارث الطبيعية مثلا، وللحيلولة دون تشريد السكان وازدياد عدد اللاجئين والمهاجرين بدون ما يكفي من التوجيه والمعلومات، فإننا نعتقد أن التعاون ينبغي أن يركز على التعمير وتمويل المشاريع وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية المتضررة واستعادة الهياكل الأساسية في المناطق الأكثر تضررا. وقد ذكرت البارونة أيضا في بيانها تأثير التأثير الحالي لتغير المناخ وتداعياته على مسائل هامة مثل الكوارث الطبيعية، مما يقوض سلامة السكان المدنيين ويزيد من احتمال تجدد الصراعات.

ونقد إسهام الاتحاد الأوروبي وأعضاء المجموعة الرباعية في السعي إلى إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. وترى كولومبيا أن جميع النهج الرامية إلى كفالة إحلال السلام وتعزيزه في المنطقة يجب أن تستند إلى المبادئ الأساسية لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، والالتزام بعدم استخدام القوة وحرية الشعوب في تقرير مصيرها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتفق مع الامتثال الواجب لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبطبيعة الحال، احترام كرامة الجميع. وما انفكت كولومبيا تؤمن بأن حل الصراع الإسرائيلي - العربي يجب أن يكمن في وجود دولتين تتعايشان في سلام. وهذا هو الشرط الأساسي لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

المجتمع الدولي عاجلا هدفنا المشترك المتمثل في وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام واستقرار. تسلم البرازيل أيضا بالإسهامات الملموسة من الاتحاد الأوروبي في بناء السلام في جميع أنحاء العالم، من السودان إلى الصومال إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي.

وثمة حالة تخطى باهتمام خاص لدى البرازيل وهي حالة هايتي. ونأمل أن يتم الانتهاء قريبا من العملية الانتخابية بصورة موثوقة واحترام كامل لإرادة الشعب، بحيث يتسنى للهايتيين التركيز مرة أخرى على الأنشطة التي تشتد الحاجة إليها لإعادة الإعمار وتعزيز التنمية المستدامة.

وثمة حالة أخرى تخطى باهتمام خاص لدى البرازيل وهي حالة غينيا - بيساو. ونحن نرحب باستمرار اشتراك الاتحاد الأفريقي في جهودنا المشتركة لتحقيق السلام المستدام في غينيا - بيساو. ونعتقد أن البلد بحاجة إلى هذا الاشتراك من أجل بناء الحكم الديمقراطي والتصدي بفعالية للتحديات الأساسية التي تواجهه في مجالات الاستقرار والمصالحة ومكافحة الإفلات من العقاب ومكافحة الاتجار بالمخدرات. وعلى نفس المنوال، نشجع الاتحاد الأوروبي على مواصلة الاستثمار في بناء القدرات المحلية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الهشة والمتضررة من الصراعات.

تعتقد البرازيل اعتقادا راسخا بأنه يجب الإقرار على نحو سليم بالترابط بين الأمن والسلام والتنمية إذ ينهض مجلس الأمن بمسؤولياته. ونرحب باشتراك الاتحاد الأوروبي في المناقشة الرفيعة المستوى التي اقترحتها البرازيل بشأن تلك المسألة الهامة جدا، التي ستعقد يوم الجمعة، وبتأييده لتلك المناقشة.

وكما لاحظنا في هذه الجلسة، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي قوي وفعال. ومحدونا الأمل في أن

الشعب في ممارسة الديمقراطية. والعمل الذي يمكن القيام به على نحو مشترك من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والاتحاد الأوروبي سيكفل السلام في ذلك البلد.

ونشدد على ما لبناء المؤسسات من دور مركزي في جهود تعزيز السلام في البلدان الخارجة من حالات الصراع. وفي ذلك السياق، نؤكد مجددا على المسؤولية الرئيسية والدور الريادي للدول المتضررة. ويمكن للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة تحديدا، أن يقوم بدور داعم للأولويات والبرامج التي تحددها الدول المعنية.

وفي الختام، أود أن أقول إننا نرى أنه لا بد من تعزيز إنشاء المؤسسات استنادا إلى القدرات القائمة لدى الدولة وخصوصياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فضلا عن تحسين تنسيق أنشطة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة البرازيل.

يسعدني كثيرا أن أرحب مرة أخرى بالبارونة آشتون في مجلس الأمن. وتقدر البرازيل تماما الإسهامات القيمة التي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تقوم بها، بل هي تقوم بها فعلا، في سبيل تعزيز النظام المتعدد الأطراف، الذي تشكل الأمم المتحدة مركزه. لقد تناولت الممثلة السامية التجليات العديدة والمتنوعة للشراكة الجارية الفعالة للغاية مع الأمم المتحدة في المجالات والأنشطة ذات الاهتمام المشترك. وتشمل تلك المجالات منع نشوب الصراعات وتسويتها، وإدارة الأزمات، والمساعدة الإنسانية، وبناء السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل.

وتقدر البرازيل الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في إيجاد حل للمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية، وهو الحل الذي طال انتظاره أكثر مما ينبغي. ونأمل أن يتسنى استئناف عملية السلام قريبا والمضي قدما بسرعة كي يحقق

التغييرات التي أحدثتها معاهدة لشبونة ستساعد على تعزيز تلك الشراكة الهامة. إسهاماتهم في هذه المناقشة وعلى تشجيعهم ودعمهم لدور الاتحاد الأوروبي.

وفي منطقتنا، ومن خلال اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، نقوم بتوطيد منطقة حقيقية للسلام والازدهار. إن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بتعزيزه الحوار والتفاهم بين بلدان أمريكا الجنوبية، فإنما يسهم في صون السلم والأمن الدوليين. استأنف مهامه الآن بصفتي رئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة للبارونة آشتون لتدلي ببعض الملاحظات الختامية.

البارونة آشتون (تكلمت بالإنكليزية): سأوجز للغاية. أود فحسب أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن

عندما بدأت بياني، قلت إنني أرى هذا كشراكة بالغة الأهمية وإن الاتحاد الأوروبي سييذل كل ما في وسعه لدعم عمل الأمم المتحدة. وأتطلع كثيرا إلى بناء دائرة العمل الخارجي الأوروبية في مرحلة ما بعد معاهدة لشبونة، التي ستمكننا من القيام بذلك على نحو أكثر فعالية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.